وهو الكب اه هكذا نقل المص في شرحه ومحل الشاهد اخر
العبارة اعني قوله ولا سيما في احبه ولا سيما وهو الكب لانه
هو الذي وقعت فيه جملة بعد ولا سيما واما قوله احب زيدا
ولا سيما راكبا فليس فيه جملة لا بحسب الحال الراهنة وهو
ظاهر ولا قبل الحذف اذ المحذوف مفرد هو لفظ زيد والاصل
ولا سيما زيد راكبا هكذا ينبغي ولا نقول بقول المص ان
الشاهد فيه ايضا لانه فيه جملة هي جملة اخصه العامل
في ولا سيما زيد ونقدره موخرا لكون وافقا لبعدها
لان هذا يبطله امور الاول انه حيث جعل الشاهد اول
العبارة تعين عليه ان يقدر العامل موخرا وهو خلاف
الاصل فلا معنى لتعيينه بل ولا لارتكابه لغير موجب
وكون الشاهد في اول العبارة كما هو في اخرها لا ينهض
موجبا ولئن سلم ان هذا معنى كلام الرضي لسرد شي اخر
هو اننا اذا سمعنا العرب تقول احب زيدا ولا سيما راكبا
فمن اين يا تينا ان العامل موخر حتى نقدره كذلك ويكون
من قبيل وقوع الجملة بعدها الثاني ان هذا التقدير على
تسليمه يمكن في كل مثال فيقتضي ان كل كلام وردت فيه
لا سيما بمعنى خصوصا لا يكون بعدها الا جملة هي جملة
العامل الموخر وتخصيصه ببعض الامثلة مع امكانه
في جميعها تحكم وهذا المقتضي مخالف لقولهم على مذهب الرضي
تاتي سيما بمعنى خصوصا فيقع بعدها المفرد والجملة الثالث
انه مخالف لتقدير الرضي نفسه اذ هو قدر العامل مقدما
معبرا عن سيما بخصوصا حيث قال فيما سبق اي واخصه

بزيادة

بزيادة المحبة خصوصا راكبا وحمله على انه مجرد حل معنى
وان الاعراب خلافه بعيد كل البعد الرابع قولهم ظاهر كلام
الرضي انه اذا لم يحذف ما بعدها بل ذكر لا تكون بمعنى خصوصا
فدل هذا على ان المحذوف شي يمكن وجوده مع كونها ليست
بمعنى خصوصا ولا يسع العاقل ان يقول ان العامل فيها بنا
على انها بمعنى خصوصا يمكن وجوده مع كونها ليست بمعنى خصوصا
لما فيه من التنافي فالحق ان معنى كلام الرضي ان سيما تاتي بمعنى
خصوصا فيقع بعدها المفرد كما هو المثال الاول والجملة كما
هو المثال الثاني وهو محل شاهدنا ولا تنافي في الكلام ابدا
خلافا لقول المص ايضا ان هذا التقدير مناف للكلام المتقدم اولا وذلك انه فرض الكلام والكلام في وقوع الجملة بعدها
وهذا التقدير يفيد ان الواقع بعدها في المثال الاول مفرد
فلو انصف لما قال ما قال انه يقول الحق واليه المآل اه
وقد عرفت انه لا ينافي اذ يكفينا شاهدا اخر العبارة واما
المثال الاول فيتعين انه من قبيل المفرد كما عرفت لما عرفت
لا لكون العامل يمتنع تقديره موخرا كما توهم بعض الله دليلنا
فتنع علينا بان الحق جواز تقديره مقدما و موخرا ومن ادعى
وجوب احدهما فعليه بالبيان اذ الدعاوي لا تقبل بلا
بينة وكتب هذا المعترض تبعا للمص ما قاله المص وقد
علمت رده تتمة سبق من نقل لا سيما الى المفعولية
المطلقة فتقع الجملة بعدها لم يوجد الا للرضي قال الدماميني (مبني)
ولا اعرف احدا ذهب الى ما ذكره الرضي من ان لا سيما منقول
من باب لا التبرئة وقال المرادي قولهم قولهم ولا سيما
والامر كذا تركيب فاسد واقول يرد عليه ايضا انه
اذا كان مراده انها بمعنى خصوصا من حيث ان ما بعدها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)